الاعتيادي، الناتج عن الانتقال الطبيعي لأفراد ومجموعات من فئات اجتماعية مختلفة الى صفوف العمل المأجور.

لقد حقق الاحتلال هدفين مترابطين، من خلال هذه الزيادة التي شجّعها كثيراً في البداية، وهما:

أولاً: تحقيق أقصى ربح لأرباب العمل الاسرائيلي. ففي الوقت الذي لا حقوق قانونية للعمال العرب (الا بشكل محدود جداً)، عليهم أن يمارسوا أسوأ أنواع العمل، والتي يأنف اليهود، وبالذات الغربيون منهم، من ممارستها. وللتدليل على مستوى الربح الذي يجنيه أرباب العمل الاسرائيليون أكتفي بإيراد هذه النسبة: نسبة دخل العرب العاملين في اسرائيل ٢٪ من نسبة دخل كل العاملين في اسرائيل، في الوقت الذي يمثلون ٥ بالمئة من عددهم. (عادل سمارة، **اقتصاديات الجوع في الضفة والقطاع**، دار مفتاح، بلا تاريخ، ص ١٤٨).

ثانياً: هدف أمني مرتبط بمحاولة امتصاص نقمة العرب عن طريق تشغيلهم، وعدم ترك أي منهم فريسة الجوع، على الأقل في الفترة الأولى للاحتلال. وعلى الرغم من تدني مداخيل العرب، إلّا أنها تشكل ٢٥ ــ ٣٠٪ من الناتج الوطني الاجمالي للمناطق المحتلة (**المصدر نفسه**). كذلك فإن تشغيل العرب يسهم، برأي الاحتلال، في خلق حالة تعايش معه.

وفي هذا المجال، لا يسعنا الاكتفاء بأحد العاملين، أو التركيز عليه على حساب الآخر، لأن لكليهما أهمية خاصة في تحقيق المعادلة المزدوجة... كما أنه لا يسعنا الاستناد إلى هدفي الاحتلال للوصول الى نتيجة مؤداها اعتبار أن ما يجري هو لمصلحة الاحتلال من جانب واحد، ومن ثم إهمال النتائج الموضوعية التي جرت في الواقع، والتي هي عبارة عن ازدياد عدد أفراد الطبقة العاملة، الذي شمل انتقال أجزاء لا يستهان بها من الطبقات الأخرى (فلاحين وأرباب عمل...) إلى صفوف العمل المأجور، وهي حقيقة التقى عندها كل من مصلح وجفّال. إلّا أنهما اختلفا في النتائج المترتبة على هذه العملية. ففي الوقت الذي اعتبر جفّال أن النتيجة المنطقية الوحيدة لما يجري هو ازدياد حجم ووزن الطبقة العاملة وتحسن مزاياها وتحول أجزاء منها الى بروليتاريا.. تضع مصلح اشتراطات على هذه العملية، تكاد تصل بها الى اعتبار وجود الطبقة العاملة، كطبقة، مرهوناً بنمو اقتصاد المناطق المحتلة وجذب هذه الطبقة له.

ومع أنني أقرب أكثر إلى رأي الدكتور جفال، إلّا أنني أضع بعض المحاذير والحدود على كلامه. فمن الصحيح القول: إن الطبقة العاملة تكبر، ووزنها يتزايد في النضال، ولكن إلى أي حد تم كل ذلك الى الآن، وهل سيسير بشكل حتمي وبالمستوى والمعدلات نفسها كما هو الحال في الدول الرأسمالية، أم أن ما جرى هو حتى الآن، وضع القدم على أول الطريق، في خطوة واثقة، ثقتنا بجذرية هذه الطبقة وبارتباط مصالحها بأعمق مصالح الشعب. إلّا أن هذه الخطوة لا يمكن أن تختصر نهاية الطريق، فالعوائق كبيرة وتناقضات الاحتلال ومن قبله تناقضات الاقتصاد الاسرائيلي نفسه أكبر...

عندما تحدث لينين عن تطور الرأسمالية في روسيا، أكد أن الانتقال إلى صفوف العمل المأجور بحد ذاته خطوة تقدمية، مهما صاحبه من اختلالات على صعيد البنية الاجتماعية. وفي معرض رده على الشعوبيين نراه ينظر الى عملية «بلترة الفلاحين» على أنها عملية تقدمية، مع ذلك فقد ركز في الوقت نفسه على مناقشة التناقضات الاجتماعية الاقتصادية الشاملة التي تختزنها الرأسمالية، والتي ستؤدي بالضرورة الى الكثير من التفاوت في المسيرة.

وفي واقعنا يبدو الموضوع أكثر تعقيداً، فليس هناك رأسمالية فلسطينية عادية تُبنى وتنشأ في مواجهتها الطبقة العاملة، بل أن الموضوع أكثر تشابكاً بكثير، مما يجعله بحاجة أكبر للتعمق في فهم خصوصياته، ولطبيعة التشكل الجاري صنعه على أرضية الادراك العميق بأن زيادة العمل المأجور هي خطوة تقدمية، على الرغم من كل الشوائب المحيطة بهذه العملية.